



شعبنا اليوم أكثر قدرة على مجابهة التحديات كثقة المؤمن وجسارة الثائر وحكمة المختبر والمجرب.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام



ربيع عربي أم ثورات لقيطة..؟!!

التي أصبح لزاماً أن يحررنا حاكم قطر، الذي بفضله تحولت مدارسنا وجامعاتنا إلى ثكنات عسكرية وساحة تدريب ليشيوات جامعة الايمان، وبفضله صارت الكلمة والتصريح والرأي يرد عليها بالصواريخ ودانات الدبابات كما حصل لمنزل الاستاذ عبده الجندي نائب وزير الاعلام.
ولا يستبعد ان يكون بفضل قطر منحت توكل كرمان جائزة نوبل للسلام لو كانت الجائزة مخصصة لنضال المرأة الديمقراطي في المجتمعات المحافظة كجتمعتنا كان يمكن أن تقبل ذلك رغم ان مشوارها النضالي ضليل ولا يؤهلها لذلك، امان تكون الجائزة للسلام فالامر صار غير منطقي ولا يعبر عن مضمون حقيقي.

كرمان لم تدن في الآن حادثة جامع النهدين الاجرامية، ولا تعتقد ان تنظيم القاعدة في اليمن يمثل تهديدا للسلام العالمي وانما هو فزاعة، كرمان متهمه من غالبية ائتلافات الثورة بأنها تسببت في مقتل ثمانية عشر شابا في شارع الزراعة عندما حرضتهم على الزحف ثم تخلت عنهم، كم كنا نتمنى ان تحصل توكل كرمان على الجائزة في غير هذه الظروف، أما في ظل ما يحدث في اليمن، فالجائزة تحمل بعداً آخر ومعنى مجافيا للحقيقة، ومن باب الانصاف فالجائزة أخطأه طريقها وكان من المفترض أن تذهب الى الاستاذة أمل الباشا، فمشوارها النضالي في المجال المدني والحقوقى والسلم الاجتماعي يؤهلها لذلك.

قطر تدخلت في الامر بكل ما تملكه من قوة كي تتأثر لصورتها التي تشوهت في اليمن، ما يؤكد أن الرشى القطرية قد وصلت الى أعلى المستويات وامام هذا الدور الكبير الذي صارت تلعبه قطر، صرت لا أستبعد ان يأتي يوم تصبح فيه قطر تهدد راديكالية عظمى تهدد العالم، كان قد تمكنت فرضا من الحصول على كمية كبيرة من البورانيوم المخصب، ربما، فتحر كاتها ضمن مشروع كبير في المنطقة يثير الريبة.

الثورات

اللقيطة

العرب لا يهتمون بمضمون الاشياء وجوهرها وانما يظهروا الخارجي وتجلياتها الاخيرة وكأنها حالة سائدة ومزمنة لدينا، وكثيراً ما نبذو غير واقعيين وغير جادين في حياتنا بل ونمارس أحياناً التزوير على أنفسنا حتى في المراحل والظروف المعقدة التي تتطلب الوضوح والشفافية واجلاء الحقائق... كما ان سطحية التفكير وعدم الاهتمام بمضمون القضايا وبحشد قدراتنا التنظيمية في الإنجاز والتنفيذ جعلنا نبذو شكليات نحن ونحن نصنع ثورة فإننا نصنعها بعدما نبدأ ذات واعية لتكون النتيجة ما يمكن ان نسميه «الثورات اللقيطة».

أحد أهم: فإن الثورات العربية الراهنة، أعظم ثورات الأمة طوال تاريخها وأن هذا الجيل أعظم جيل عربي خلق حتى الآن... بلزمتنا هذا الكلام الكبير... نحن نترحم على الدافع النبيل والمقدس السامي وراءه، الا انه توصيف شكلي لا يستند لأسس منهجية تحترم الدافع النبيل والمقدس السامي وراءه، ومخالف للجوهر، ولا يعبر عن حقيقة، لأن مثل هذا الكلام لا ينطبق، مثلاً، على الشيخ صادق الاحمر الذي يهتف في ساحة التغيير بالحرية والديمقراطية والدولة المدنية، لا يمكن ان اقتنع انه بالفعل كذلك، لأن المضمون شكل مختلف وحقيقة مغايرة، كما لا ينطبق على القائد علي محسن الاحمر عندما قال في خطابه انه يحترم الفكر الإنساني الحر، أدرك ان الجوهر مختلف ولا يعبر عن حقيقة فكرية وثقافية وسلوكية لدى القائد، قد يدافع عن رأيه بأن المقصود بعبطة الثورات هو في شبابها.. لكننا لا نرى حركة ثورية شبابية فاعلة، هي من صنع الحدث وهي من سوف تحافظ عليه.. وإنما صادق الاحمر وعلى محسن والزندانى والحق وبقية التيار العشاري الذي هم بالفعل والرئيسيون وهم من يصنعون الحدث بطرقهم الخاصة طولا وعرضا، لكنهم بالتبني لثورة شبابية وجدها على قارعة اليوم تأتأة وبلا قيادة وبلا خبرة تنظيمية وبلا مشروع وهو ما عنيها بالثورة اللقيطة... لذا فمن وجهة نظري أن ثورة سنة ١٩٦٩م المصرية هي من أعظم الثورات وأن الجيل الذي صنعها جيل عربي استثنائي.

لايزال التساؤل قائماً: هل ما يحدث في البلدان العربية، بالفعل هو ربيع عربي؛ وأنها بصدد ثورات عظيمة، يصنعها جيل عربي عظيم، اختصر الزمن وورث المهوة وقصر المسافات؛ أم فوضى وحالة عدم عربية تستهدف تدمير بني الدول العربية، وتستنهض فيها ثقافة وقيم الصراع والعصبية والهويات القاتلة، الكامنة في النفوس والوعي الباطن للإنسان العربي (القبليّة، الطائفية، المذهبية، الطبقية) كونها هويات صراعية، ومن عوامل تدمير الشعوب وتمزيقها، وتشظية الوعي الجمعي بالدولة والعامل الاجتماعي، ومن ثم العودة مرة أخرى الى مرحلة ما قبل الدولة.

محمد علي عناش



القائمة على أسس عصبوية، وايضاً مرتبط بصدى ما يحدث من ترسيخ لأركان الدولة المدنية.. بناء الدولة المدنية وتعرية العصبية ومؤسساتها هو محور نضال القوى الديمقراطية الليبرالية التي تتحاز

لقيم العصر والانفتاح والنظام والقانون ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الفكر والراي والمعتقد.. ولم تنجز لعصبية ومشاريها الصغيرة، بل اسقطتها لتقيم المشروع الوطني العام الذي يمثل هوية جامعة لكل الشرائح تحت سقفها تنافس ونخلف وتتوافق من أجل تطويرها وترسيخها.

أما القوى غير الديمقراطية فإنها لا تؤمن بالدولة المدنية وقيمه المعاصرة وإنما بالدولة العصبوية التي تقوم على أساس عشائري أو طائفي أو ديني أو شمولي، حتى ولو رفعت شعار الحرية والديمقراطية فإنها تمارسها انطلاقاً من هذا البعد الضيق الذي لا يقيم أبداً الدولة الوطنية ومشروع الأمة الحضاري.

الحرية من منظور قطري

إذا الحرية والديمقراطية وقيمه الليبرالية المعاصرة ليست مجرد خطاب سياسي وشعارات يرعها أعداء الحرية والديمقراطية والقوى الوصولية والفاصلة بل هي تاصيل فكري وثقافي في الوعي، وقيم مجتمعية حديثة، تبت السلام لا التناحر والحروب، تحترم الحوار والعقل والتفكير الإنساني الحر، لا تستبد بالتفكير وتجبر على العقل وتلغي التعدد والتنوع.. الحرية الديمقراطية التي تفهمها قطر، وتحرص عليها بشكل سيخيف «قناة الجزيرة» لا تنتمي للمشروع الديمقراطي الليبرالي، وليست من النوع الذي يفرض على سلام مجتمعي والى دولة مدنية حديثة وإنما هي من النوع الذي يفرض على استبداد ديني وعشائري، والى حروب وصراعات وعنف مجتمعي.

قطر تحولت بين عشية وضحاها من راعية للجماعات السلفية الراديكالية بعد أن ثبت أن هذه الجماعات هي الوسط الذي يترعرع فيه ويولد فيه أعضاء القاعدة الى راعية ومحرضة على ما يسمى ثورات الحرية والديمقراطية.. غير أن الحرية والديمقراطية التي تفهمها قطر ليست الا مجرد حراك سياسي وجهاهيري في الساحات والشوارع، تستنفر له كل العصبيات والطوائف والقوميات والأحزاب الدينية الراديكالية التي لا تفهم الحياة الا «قرآن وسيف»..

وعليه فإن الثورات التي يتبناها حاكم قطر هي النموذج للثورات الارتدادية، ونهط للعقل والوعي التراجعي الذي يستهدف الأمن والاستقرار ويشذ هم العصبيات، ويدير الضائرت ويقتل الولاء الوطني لدى جيل عربي كامل، باسم الحرية والديمقراطية كما يروج لها حاكم قطر والقرضوي ووجدي غنيم، وهؤلاء كمعبرين لايدولوجيا الاخوان في القرنين الماضية المدنية كمنهج بشري، وقدموا فاعلية العقل والإرادة في الوجود وإنما وقفا للنصر، قرآن وسنة، والوسيط بينهما هم العلماء ورجال الدين، ولا مجال هنا للعقل ولا لإرادة البشر، وإنما إرادة رجال الدين المعصومة من الأخطاء ولا مجال لمناقشتها أو التراجع عنها.. لم تكن مقومين الى الدرجة

عمر الربيع العربي الى الآن قارب على العام، والى الآن لم يتجلى أنه بالفعل ربيع عربي، يعبر في مضمونه عن طموحات حضارية للشعوب، حتى اللحظة هو أقرب الى الفوضى والحالة العدمية، تلعب التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية العربية دوراً كبيراً في إبتحاح حالة الفوضى، واستمرار حالة التيه العربي لأن فاعليتها لا تعبر عن طموحات حضارية، وذات عصرية فاعلة ومؤثرة بقدر ما تعبر عن طموحات أنية غير منظمة ويحث عن الذات في الماضي للاحتما به والاستغراق في صراعاته وعصبياته ومثونه وخرافات، واستجلابها لمواجهه الحاضر، ومحاصرة اشكالياته وقضاياها المعاصرة بقضايا عمرها أكثر من ألف سنة.

الديمقراطية والتنمية

ليست الإمكانيات المادية هي ما ينقصنا أو هي العائق الوحيد أمام تطورها ونهضتنا كعرب ومسلمين، فلدينا من الإمكانيات الهائلة التي يسيل لها لعاب العالم أجمع، لكننا لم نتشغلنا من عشاؤنا وتخبنا وضعفنا، لم نحررنا من أميتنا، فنصفنا لا يجيدون القراءة والكتابة، وأيضا لم تحل دون أن نتطرق الى طوائف وعشائر ومذاهب بل وظفت في تكون ذلك.

وليست الديمقراطية هي كل ما ينقصنا، فلن نجد الحلول جاهزة لمشكلتنا في صناديق الاقتراع، إذا لم ندرک أصلاً طبيعة مشكلتنا، ولم نحدد ماذا نريد بالضبط؟ أكيد كم نحن بحاجة الى الحرية والديمقراطية، بالمستبد العادل الذي ابتكره وبشر به لإدمام محمد عبده منذ قرن من الزمان، لم يقدم حلا ولم يخرج الأمة من مأزقها، ولم يحقق عدالة اجتماعية ومواطنة متساوية، غير أن الحرية والديمقراطية، لن تكون كما قال فيصل جلول هي الوصفة السحرية لمشاكل الفقر والامية والأمراض المستعصية والمبطلة والسكن، إذا لم تصدر عن إرادة واعية ولم ترتبط بطموحات وجهود التنمية ولم يرتبط الوعي بالديمقراطية، بالوعي بقيمة الدولة المدنية والشروط الاجتماعية للحداثة وحكم الشعب نفسه، فيشاكلنا متعددة وعميقة، إذا لم ننتظر اليها ولم ندرکها ونستوعبها، لن تكون ديمقراطيين بل صراعيين ومتناحرين، ولن تكون أحراراً، بل مستبدين ومقومعين، حينها تصادق الاقتراع لن تقدم لنا الحلول لمشاكلنا، وأوراق تصويت لغشيرة والطائفة والمذهب، تصويت للفساد والتطرف والاستبداد والتخلف، تصويت لحاكم قطر الذي يري حايا هذا النوع من الديمقراطيات ويتبنى مشروع التراجع العربي، بتصفية لظن التحولات الحقيقية التي يجب أن تنهض بها القوى الليبرالية حاملة مشروع الحرية والديمقراطية والعلم والتقدم الاجتماعي.

وبناء عليه يؤكد علماء السياسة والاجتماع، أن التحولات الديمقراطية في المجتمعات النامية والمختلفة، لن تحدث دفعة واحدة وإنما هي عملية متدرجة تصاعديا تبعا للتزامك في الوعي والتطور في الأداء السياسي والديمقراطي، وهذا التراكم في الوعي والخبرات يرتبط شديد الارتباط بمدى ما يتحقق من تحولات اجتماعية واقتصادية في المجتمع، بما حققنا في مجال القضاء على الأمية وحقوق الإنسان، وفعالية المرأة في جميع المجالات وتفتيكا الانتماءات والعلاقات



عبدالرحمن مراد

فتوى 94م.. وفتاوى 2011م.. وجدلية الخطاب الديني

بها واشتغل عليها من تضرر في ٢٠١١م من فتوى الحرمات العشر، والخاسر الأوحى في الحاليين من فقاء العمل السياسي هو الحزب الاشتراكي اليمني.. ويمكن القول إن المتضرر الأكبر من كل ذلك التضاد الديني هو اليمن في عمومه والوحدة اليمنية لما أحدثته تلك الأواء من خلل في نسيجها العام، وسيظل الدين الذي يتم الاقتراض بأنياه بريئا من كل أهواء البشر الذين لا يتوانون عن تكديبه أن لم يوافق ما تهوى أنفسهم أو يتجهون به صوب الموت والدمار وتدمير مقومات الحياة وهم يمثل ذلك يسقطون المتعالي والمقدس حين يتحدثون باسمه في وحل الفعل السياسي باعتبار الحالة السياسية هي فن الممكن ولعل الضرورة الوطنية تفرض علينا الوقوف أمام ظاهرة تعدد الخطاب الديني وتعدد كياناته ومؤسساته وبحيث تتوحد المؤسسة الدينية في كيان مؤسسي واحد له ضوابطه الشرعية والموضوعية والعلمية في الانتماء إليه، وغاياته ومقاصده ووظيفته التي تحد من ظاهرة التوسع الأفقي الذي أصبح تحدده دون قواعد مرعية أو ضوابط تهذيب وتشذيب، وبما يجعل منها منبرا للحوار والفكر والفقه والتجديد

والاجتهاد ومناورة علمية تعيد لليمن مجده الثقافي والعلمي الذي أفل بفعل عوامل عدة لامجال لنكرها في هذا الحيز، ولها ندواتها ودورياتها المحكمة ومؤتمراتها العلمية ومرآة بحث وتاصيل وحوار، وتكون مرتكزاتها الأساسية قيم الحق والعدل والخير والسلام وإشاعة روح التعاضد والسلام واحترام خيارات الآخر وقناعاته والتركييز على مصطلح «الإبلاغ» من حيث البعد المعرفي الإسلامي وبيان جوهرية في الدعوة بعيدا عن قيم الغلو والتطرف والإرهاب، وحين نملك مرجعية ذات قيمة وأصول وثوابت وقواعد مرعية قادرة على ضبط المصطلح وتحديد إبعاده المعرفية تكون حينها قد استطاعت ضبط إيقاع الحياة وأحدثنا التوازن المطلوب في المسارات والسياقات العامة وملكنا القدرة على الحد من ظاهرة التعدد والشات والليس في المصطلح وهو الأمر الذي قد يفرضي إلى صفاء العقيدة دون بروز ما يشوهها من التناقض الذي لنحظه في خطابات ومواقف التيار الديني السني كما تطلعا به وسائل الإعلام المرئية لدول الجزيرة والخليج إذ يطل علينا ملتقون دينيون يباركون خطوات ثور اليمن ولهم موقفهم المناهض من ثوار البحرين وثمة من منح اليمن وهجا البحرين، وكان القضية هي ذاتها تتحوير في ذات اللحظة التي عبرت عنها الآية (٧٠) من سورة المائدة «بما لا تهوى أنفسهم»..

والقطعي أن الدين زين الأمور بميزان واحد لا تبيان فيه ولا عوارج، ولعل علماء الخليج والجزيرة يعجزون لأطاحة كمشهم أكثر مما يلزمون وافنا في القول، إذ أن المشترك بين السنة والشريعة أكثر من المختلف فيه في الأصول والعقائد والجامع أكثر من المفرق وليس هناك ما يوجب الخروج من دائرة العدل والأحسان كقيم إنسانية أمر بها الله سبحانه وتعالى، ولعلمه قد يحسبون أن لاتكون فتنة واليقين.. أنهم سبقوا الفتنة وعجوا.. وأرقعوا غيرهم من أولئك الذين قتلوا واستباحوا الأموال والدهاء والأعراض سواء أكان ذلك في حرب صيف ١٩٩٤م أو حرب صعدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠م) أو حرب أبين وحرب، والحصبة، والزراعة، وهما في صنعة في ٢٠١١م أو في الصمع ونهم، وعنوان تلك كل الفتنة «الغنيمة»

إذا ما يمكن الوصول إليه هو القول إن قضية الفتوى في اليمن قضية جدلية تاريخية وذات عمق نفسي مأساوي، وقد لاحظنا تحول بعض الهيئات، كهيئة الزندانى من وظيفتها المدنية الدينية إلى وظيفة سياسية تتبنى تحديد المواقف وإصدار البيانات السياسية والتدليس على العلماء كما حدث ذلك مع المفتي العلامة محمد بن اسماعيل العمرياني وقد دل خطابه على انحيازها التام إلى طائفة دون أخرى وهو ما لا يتوافق مع المبادئ العامة للدين التي تدعو إلى العدل باعتباره أقرب إلى التقوى.. يقول رينا جل وعلا: «ولا يجركمهم شأن قوم على الأعداء عدلوا هم أقرب للتقوى».

من حق كل فرد أن يطمح إلى السلطة، ولكن ليس من حقه مطلقا الإساءة إلى الدين مهما تشذجو أو تقيقوها بالمقاصد والغايات النبيلة.. ليكن النموذج التركي هو الحل وليذهبوا إلى فصل ما هو ديني عما هو دنيوي.. وليعلموا على الملأ ان اشتغالهم السياسي لا يعني بالضرورة مقاصد شرعية أو دينية، حينها قد يصلوا إلى حالة من البرائة مع الله والنفس والدين.

* للتأمل:

عندما يذهب الشهداء إلى النوم أصحو وأرحسهم من هواة الرثاء أقول لهم: تصبصون على وطن.. وحساب ومن شجر، من سراب وما.. ههنتهم بالسلامة من حدث المستحيل ومن قيمة المديح المفاضلة وأسرق وقتا لكي يسرقوني من الوقت.. هل كنا لشهداء!!! وأهمس: يا أصدفكنا! تركوا حائطوا واحدا للجال الغسيل. اتركوا لييلة للفناء.

* من نص للشاعر/ محمود درويش

وحين أشرت في العدد الماضي من هذه الصحيفة قائلًا: إن البيان كان تعبيراً عن أهل السنة والجماعة ولم يكن تعبيراً عن أهل غيرهم من الفرق والجماعات الإسلامية التي لها آراء مختلفة عن أهل السنة في موضوع الخروج على الحاكم وقد وقفت مذهولاً من تلك الجدلية في الخطاب السنّي التي تنازعها الصالح وأهواء النفس مما جعلني استشعر ذات الجدلية التاريخية التي عبرت عنها الآية (٧٠) من سورة المائدة حيث يقول تعالى: «لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وارسلنا إليهم رسلا كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريقا كذبا وفريقا يفتلون (٧٠) وحسبوا أن لاتكون فتنة فعصوا ووصوا ثم تاب الله عليهم ثم عصوا وصموا كثيرٌ منهم والله بصير بما يعملون».

وأمام حالة العمى والصمم تتصل حلقات التاريخ في جدلية الإيمان والكفر عند الخروج في العصر الإسلامي الأول وهي فرقة وصفها محمد أبو زهرة في كتابها «الإمام زيد...» قائلًا: إنهم أشد الفرق الإسلامية حماسية لأرائهم وأشدهم تهورا واندفاعا، وهم في دفاعهم وتهورهم متمسكون بألفاظ قد أخذوا بظواهرها، وظنوا هذه الظواهر دينًا مقدسا.. وقد استعرت ألبياهم كلمة «لا حكم إلا لله»

فاتخذوها ديناً يتادون به، وقد استهوتهم أيضاً فكرة البراءة من سيدنا عثمان رضى الله عنه والإمام علي كرم الله وجهه والحكام الظالمين من بني أمية، وسدت عليهم تلك البراءة كل طريق يتجه بهم إلى الحق أو يفتنونه منه إلى معاني الكلمات التي يرددونها بل إلى معاني الحقائق الدينية ذاتها، ولم ينظروا إلى هذه البراءة على أنها الأصل للدخول في جماعتهم، فمن تبرأ من أولئك الأئمة ومن بني أمية سلكوه في جمعهم وتسامحوا معه في مبادئ أخرى من مبادئهم. وبذلك التفت فيهم صفات متضاربة: «تقوى وهوس في التفكير، غلظة وخشونة، وتهور واندفاع، ونظرات جانبية إلى النواحي الدينية...» والمتأمل في الفقرة السابقة لأحمد أبو زهرة يجد تشابها بين لظفتين تاريخيتين متباعتين لحظة ذات عمق زمني ولحظة معيشة في الواقع في حال اليقين إن ذات الجدلية التاريخية وصلت ذروتها في قول «الأخوان» بالحاكمية والمجتمع الجاهلي، وهو ما يقابل الإيمان والكفر في مفهوم الخوارج، وأساس كل ذلك كما عبرت عنه الآية (٧٠) من سورة المائدة وتدرك جوهرها في واقعنا وكذا حقيقتها النص أو التشريع وبين هوى النفس وما ينتج عن ذلك التعارض من مفاسد، قرأها محمد أبو زهرة عند الخوارج بالامس وعبرت عنها الآية (٧٠) من سورة المائدة «ولقد كفرنا ما كنا نعلم»..

والمضامين الفتاوى المعقدة التي أدالة التضاد بين الذات والموضوع وحالة الابتباس تقود بالضرورة إلى الفتنة التي وصفها القرآن الكريم بأنها أشد من القتل ومع تعدد الكيانات والمسميات لأولئك الذين يصدرون خطابا دينيا إذ نقرأ أو قرأنا فتوى لعلماء عدن وحضرموت، وفتوى لمجلس علماء أهل السنة بحضرموت، وفتوى للمجلس الأعلى للتحقيق المحكمة المدنية الخيرية وبيانات أشبه بالموافق السياسية لتقوية لهيئة علماء اليمن التي يرأسها الزندانى، وبيان جمعية علماء اليمن الصادر أواخر سبتمبر ٢٠١١م والذي تضمن الحرمات العشر، كل ذلك وأكثر مما لم نخط به علما كما تعبيراً إن جماعة الله إن ظل الخطاب الديني اليزيدي غالبا عن مجريات الحدث أو متاخلا في نسيج جمعية علماء اليمن، واليقين المطلق أنه يستظل التقية حتى تنتفش الغمة، إذ لم نشهد كيانا مستقدا رابطة علماء عدن التي قرأنا مضمون موقفها في السلفية وتبعاً لذلك التعدد في الكيانات تعدد في الخطاب رغم واحدة المرجعية الدينية السننية.

وقد مرّت كل البيانات والفتاوى مرور الكرام لم تثر تقيعا ولم تترك وراءها أثراً ما عدا بيان جمعية علماء اليمن الصادر يوم ٢٨ / ٩ / ٢٠١١م الذي أحدث ردود أفعال غاضبة ومنمودة من كيانات لم نسمع عنها إلا بعد صدور البيان ورغم المضمون الخلوفاقي الذي حمله البيان وقدرته على التعبير عن الجماعات السننية إلا أنه لاقى رفضاً من الجماعات ذاتها باعتبار البيان الذي يقول بحرمه سفك الدم يجيز للحاكم سفك الدماء وقتل النفس التي حرم الله وترويع الأئمة وتدمير القرى والمنازل والأحياء السكنية وتخريب الممتلكات أو نهبها ولم نجد في بيان جمعية علماء اليمن إلا القول بضمه ذلك ولا أدري من أين المستند في رابطة علماء عدن التي قرأنا مضمون موقفها في صحيفة «الصيحة» بقولها بالوارج... ولعل بيان جمعية علماء اليمن ورد في فواها ما نصه، دعوة من أفتى بجواز الخروج على ولي الأمر إلى تقوى الله، ومراجعة أنفسهم ومراقبة الله في السر والعلن والألتزام بالعلماء والتحاور معهم على محكم كتاب الله وسنة رسوله الأظم صلى الله عليه وآله وسلم.. وفي ظني أن ذلك أمر جدير بالتفكير والتنفيذ للوصول إلى صيغة إجماع في قضية جوهرية شغلت الفكر الإسلامي طوال عقود من الزمن ولم تحسم حتى الآن.

ولعل من المفارقات العجيبة أن فتوى الجواز العشر في ٩٤م قال



المتابع لتصریحات قيادات أحزاب اللقاء المشترك منذ بدء الأزمة السياسية التي افتعلوها بهدف الاستيلاء على السلطة عبر الانقلاب على الشرعية الدستورية والنهج الديمقراطي سيجد أنهم متفقون كلهم على رأي واحد وهو «إسقاط النظام» رحيل الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عن السلطة بطريقة غير دستورية رافضين رفضاً باتاً كل المبادرات التي قدمت لتحويل السلطة سلمياً ومنها الدعوات التي جددتها مرة أخرى في خطابه الذي وجهه لجهاهير شعبنا اليمني بمناسبة العيد التاسع والاربعين لثورة ال٢٦ من سبتمبر الخالدة وفي كلمته الموجبة لمؤتمر علماء اليمن والمنشد في رابطة الفقوة على المبادرة الخلوفاقي وفي لقاءاته الصحفية العامة حيث جدد دعوته لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة قبل نهاية العام الجاري ٢٠١١م.. وأكد على سريان قرار تفويضه للأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية بإجراء الحوار مع الأطراف الوقوة على المبادرة الخلوفاقي حول الأزمة الراهنة بشأن آلية تنفيذها والتوقيع عليها ولكن القيادات المتطرفة في أحزاب اللقاء المشترك وخصوصاً حزب الإصلاح وحلفاءهم من المنتقنين يرفضون كل الحلول التوفيقية ويصررون على التصعيد والسير في الخطط الانقلابي وهو ما أكدته الرسالة التي وجهها محمد قحطان